خام برنت يكسب 41 % خلال 2021 بفضل تخفيضات الإنتاج

النفط يصعد فوق 73 دولارا مدعوما بمؤشرات متزايدة على تقليص الإمدادات في الولايات المتحدة

مكالمة هاتفية بين الرئيسين الصيني بينغ والأمريكي بايدن أثارت آمالا بتحسن العلاقات ومزيد من التجارة العالمية

التركيز سينصب الأسبوع الجاري على مراجعات لتوقعات الطلب على النفط للعام 2022 من «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية

النفط ارتفع الجمعة مدعوما بتقليص الإمدادات في الولايات المتحدة

نيويورك - «رويترز» : ارتفع النفط أمس الأول الجمعة وتجاوز لبعض الوقت 73 دولارا للبرميل، مدعوما بمؤشرات متزايدة على تقليص الإمدادات في الولايات المتحدة بسبب الإعصار أيدا، ومع تلقي الأصول الأعلى مخاطرة دفعة من آمال تتعلق بالتجارة بين الولايات المتحدة والصين.

ولا يزال أكثر من ثلثي إنتاج النفط بخليج المكسيك بالولايات المتحدة، أو 1.2 مليون برميل يوميا، متوقفا منذ منتصف أغسطس بسبب الإعصار.

وارتفع خام برنت عند التسوية 1.47 دولار، بما يعادل 2.3%، إلى 72.92 دولار. وكانت ذروة الجلسة عند 73.15 دولار للبرميل. وصعد خام غرب تكساس الوسيط 1.58 دولار، بما يعادل 2.3% إلى 69.72 دولار.

وسجل الخامان مكاسب صغيرة خلال الأسبوع. وارتفع برنت 41% هذا العام بفضل تخفيضات إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وبعض التعافي في الطلب من الجائحة.

وتلقت أسواق النفط والأسهم أيضا دعما من أنباء عن مكالمة هاتفية بين الرئيسين الصيني شي جين بينغ والأميركي جو بايدن، أثارت آمالا في تحسن العلاقات ومزيد من التجارة العالمية وفقا لمحللين.

وقالت بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن الولايات المتحدة زادت عدد حفارات النفط في أحدث أسبوع، مما يشير إلى أن الإنتاج قد يرتفع في الأسابيع القادمة.

وسينصب التركيز الأسبوع الجاري على مراجعات لتوقعات الطلب على النفط للعام 2022 من أوبك ووكالة الطاقة الدولية.

وقال مصدران من أوبك+ إن من المرجح أن تعدل أوبك+ بالخفض توقعاتها يوم الاثنين.

مشروع مذكرة تفاهم مع المملكة المتحدة بمجال الإشراف على المؤسسات المالية

السعودية تحظر على الوزراء ترؤس مجالس إدارة الشركات

السعودية تسعى إلى المزيد من تطوير مؤسساتها المالية

«العربية نت» : قرر مجلس الوزراء السعودي تعديل الفقرة (1) من قرار مجلس الوزراء رقم (27) وتاريخ 26/1/1421هـ، لتكون بالنص الآتي: «لا يجوز لأي وزير أن يتولى رئاسة مجلس إدارة أي شركة أو أن يكون عضواً في المجلس، ولا يشمل ذلك من تكون رئاسته أو عضويته بأمر من رئيس مجلس الوزراء» بحسب الجريدة الرسمية «أم القرى».

من جانب آخر وافق المجلس على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاق تعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (عراسيا)، وتفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - باستكمال ما يلزم، لإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد استكمال الإجراءات النظامية اللازمة للموافقة على قبول المملكة الانضمام إلى الاتفاق التعاوني المشار إليه.

كما أقر المجلس تفويض محافظ البنك المركزي السعودي - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب البريطاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي السعودي في المملكة العربية السعودية وبنك إنجلترا (هيئة السياسات الاحترازية) في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية للتعاون في مجال الإشراف على المؤسسات المالية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

وفوض المجلس كذلك رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للفضاء - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفرنسي في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين الهيئة السعودية للفضاء في المملكة العربية السعودية والمركز الوطني للدراسات الفضائية في جمهورية فرنسا للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

أعلن عنه وزير الدفاع سيرغي شويغو ومن المرتقب أن يمتد عبر منطقة سيبيريا

مسار «الأرز»... مشروع روسي يضاف لمنافسي قناة السويس

مميش : القناة المصرية لا بديل عنها فهي تمثل شريان الحياة للعالم

قناة السويس أحد مصادر الدخل الرئيسية لمصر

أضحت قناة السويس المصرية في مواجهة لا يستهان بها مع العديد من مشروعات المسارات البديلة التي تتبناها دول كبرى في بقاع شتى من المعمورة، بعضها يحمل أجندات سياسية وأخرى تبحث عن مكاسب اقتصادية، بجانب زيادة نفوذها على ممرات التجارة العالمية، أخرها إعلان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، قبل ثلاثة أيام، عن تأييده لإنشاء ما وصفه بـ«مسار الأرز» الذي من المخطط أن يمتد عبر منطقة سيبيريا ليصبح بديلاً لقناة السويس، التي تزايد الإعلان عن مشروعات منافسة لها من دول أخرى، منها الاحتلال الإسرائيلي وإيران وإيطاليا

واستحوذ شريان الملاحة المصري على حركة التجارة الدولية لأكثر من قرن ونصف، ليقلل مسؤولون مصريون خلال الأشهر الأخيرة من إمكانية خلق مسارات بديلة. لكن خبراء شددوا على ضرورة أخذ دعوات البحث عن ممرات أخرى بعيدا عن مصر على محمل الجد، خاصة أن قناة السويس تمثل أحد المصادر الرئيسية لإيرادات النقد الأجنبي وتمنح البلد الأكبر في المنطقة بعداً استراتيجياً أعمق.

ووفق وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، في حديث لقناة «RBC» الروسية، يوم الاثنين الماضي، فإن «سيبيريا منذ زمن طويل جزء من طريق الحرير الكبير، ويجب إنشاء مسار الأرز الحديث ليكون طريقاً آمناً وفعالاً بين أوروبا والصين»، مضيفاً «تبلورت ضرورة إنشاء مثل هذا الممر الآمن للنقل بشكل واضح منذ فترة طويلة، وخاصة عند استذكار الأحداث الأخيرة المتعلقة بانسداد قناة السويس وهجمات القراصنة وكذلك الأوضاع الراهنة في أفغانستان».

وقال شويغو إن مراكز الإنتاج في سيبيريا، التي ستكون لديها إمكانية الوصول إلى «مسار الأرز»، ستمنح قدرة لنقل المواد والمكونات بين أطراف الشبكات الإنتاجية، مشيرا إلى ضرورة تحديث السكك الحديدية العابرة لسيبيريا وتحويلها إلى الجر الكهربائي أو الغاز الطبيعي المسال.

بدوره استبعد خبير النقل المصري محمد عبد الفتاح وجود أي بعد سياسي في حديث وزير الدفاع الروسي، قائلاً إن فكرة إنشاء منطقة لوجستية ضخمة في إقليم سيبيريا هي فكرة قديمة، هدفها إنشاء مجتمعات سكانية صناعية جديدة، وخلق مشروعات تنموية ضخمة في الاتحاد الروسي.

وأوضح عبد الفتاح أن الطريق الجديد، الذي يتحدث عنه الوزير الروسي والبديل عن قناة السويس المصرية، سيخدم فقط التجارة الروسية المتمثلة في تصنيع المعادن المستخرجة من سيبيريا داخل الاتحاد الروسي، بدلاً من تصديرها كمواد خام إلى الخارج، كما سيخدم أيضاً تصدير النفط والغاز الروسيين، وهي أشياء بعيدة بالأساس عن قناة السويس.

أضاف أن فكرة إيجاد طرق بديلة لقناة السويس «قتلت بحثاً»، وحتى الآن لم يتم اكتشاف أي طريق جديد يهدد وضع وأهمية القناة، إذ إن حركة تجارة النفط تعتمد بشكل أساسي على القناة، ولا منطق في التفكير في تغيير مسار النفط الخليجي والإيراني من القناة إلى أقصى الشمال في سيبيريا من أجل نقله إلى أوروبا وأميركا.

وتابع خبير اللوجستيات المصري أنه بالرغم من ذلك، فإن حديث وزير الدفاع الروسي يؤكد الحاجة إلى فتح ملف إنشاء منطقة لوجستية بمنطقة قناة السويس، موضحاً أن المشروعات الضخمة التي تحدث عنها شويغو وتطمح إليها روسيا، قائمة بالأساس على إنشاء مشروع النقل قبل التفكير فيها.

من جهته، حذر المهندس المصري ممدوح حمزة من استمرار التعامل مع قناة السويس المصرية باعتبارها ممراً ملاحياً فقط. ولفت، في دراسة سابقة، إلى أنه منذ افتتاح قناة السويس عام 1869 وحتى الآن ينحصر دخلها في العائد من الملاحة فقط، ولم تحقق أي عائد من الموقع، إلا ميناءي شرق بورسعيد (شمال شرق)، والعين السخنة على البحر الأحمر، شرق البلاد (تستغله شركة موانئ دبي)، عند مدخلي القناة، اللذين قام بتخطيطهما وتصميمهما.

وبحسب حمزة، فإن «العائد من الميناءين لمصر هو الفتات، بينما العائد الحقيقي ذهب للشركات المحتكرة التي تسلمت الميناءين من الحكومة المصرية تسليم مفتاح بعقود أقل ما يقل عنها إنها ضيعت على مصر حقها».

وأشار إلى أنه في الماضي كان هناك طريق بديل وحيد هو طريق «رأس الرجاء الصالح»، أما الآن فهناك أربعة طرق بديلة إضافية، هي طرق ليست الأمثل ولكنها بالفعل تشكل بدائل جزئية ولكنها جاذبة لبعض البضائع.

وبحسب حمزة، فإن هذا الطريق يبدأ بـ«طريق الحرير»، وهو خط السكة الحديد الذي يربط ما بين أقصى شرق الصين وأقصى غرب إسبانيا بطول 13000 كيلومتر، إضافة إلى محور «إيلات أسدود»، وهو مشروع بتمويل صيني بقيمة 5 مليارات دولار مقابل غاز من البحر المتوسط، وفي حال الانتهاء من تنفيذه سيكون ميناءً محورياً داخلياً خلف إيلات، وخط سكة حديد يبلغ طوله حوالي 300 كيلومتر، ويبدأ من إيلات على البحر الأحمر جنوباً ويتجه حتى ميناء أسدود على البحر المتوسط.أما البديل الثالث، بحسب حمزة، فهو المسار القطبي: ويبلغ طول المسار الملاحي من كوريا إلى روتردام 15 ألف كيلومتر، بينما تصل المسافة عن طريق قناة السويس إلى 22 ألف كيلومتر، وهو يستخدم الآن عدة شهور في السنة. وأخيراً قناة بنما، ومخطط مشروع قناة نيكاراغوا.

وأكد حمزة أن دخل الملاحة بيد «تجارة العالم الخارجي»، أما ما «بيد مصر» فهو عائد الموقع، أي العائد من «الأنشطة الاقتصادية على ضفتي القناة، والذي يمكن أن يصل إلى أرقام عظيمة ودون حدود في حال الحكمة في التخطيط والغيرة الوطنية».

وبجانب التكتلات الاقتصادية الضخمة التي تبحث عن مصالح أكبر وتقليل للوقت والكلف المالية، تصاعدت في الأشهر الأخيرة دعوات للبحث عن مسارات بديلة في محاولة لتحجيم دور مصر، وفق محللين، منها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

في المقابل، قال الفريق مهاب مميش، مستشار الرئيس المصري لمشروعات محور قناة السويس، إن قناة السويس لا بديل عنها، فهي تمثل شريان الحياة للعالم، مضيفاً في تصريحات، في يوليو الماضي، أن هناك مجموعات من مسؤولين في قناة السويس لمتابعة ما يشاع حول وجود مشروعات منافسة لقناة السويس ومتابعة القنوات المنافسة البديلة، وهي القناة الإسرائيلية، وقناة القطب الشمالي، وقناة نيكاراغوا.

اعتبر أن التحدي الرئيسي للاقتصاد يتمثل في الارتفاع المفاجئ في الطلب على السلع والعمال

أردوغان : النمو الاقتصادي والصادرات وفرص العمل في وضع قوي

«وكالات» : أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن النمو الاقتصادي والصادرات وفرص العمل في وضع قوي جميعا، وأن التحدي الرئيسي للاقتصاد يتمثل في الارتفاع المفاجئ في الطلب على السلع والعمال.

وفي كلمته أمام جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين التركية أمس السبت، ، لم يتطرق أردوغان بشكل مباشر إلى التضخم أو أسعار الفائدة. وقال إن الاقتصاد «انتعش وقفز إلى الأمام» على أساس معدلات النمو والتوظيف والصادرات والإنتاج.

أضاف أن «معظم المشكلات التي نواجهها اليوم هي نتيجة الارتفاع المفاجئ والكبير في الطلب على الإنتاج والتوظيف والاستثمار والخدمات اللوجستية».

ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد التركي بمعدل سنوي يقارب 10 في المائة هذا العام، مما يبقي الضغط على البنك المركزي للحفاظ على السياسة المتشددة التي يتبعها.

وسجل احتياطي النقد الأجنبي في تركيا، الشهر الماضي، أعلى مستوى له منذ 11 مايو 2018، حيث تجاوز إجمالي احتياطيات البنك المركزي 109 مليارات دولار، مسجلا أعلى مستوى في 39 شهرا.

وتدعم زيادة الاحتياطي الأجنبي سعر صرف الليرة التركية التي عانت من هزات خلال الفترة الماضية، مع تراجع إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، خاصة من نشاطي السياحة والاستثمارات الأجنبية. ونشر البنك المركزي لتركيا إحصاءات أسبوعية عن الأموال والبنوك، أظهرت ارتفاع إجمالي احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، وفقا لأرقام 6 أغسطس/آب، بمقدار 3 مليارات و607 ملايين دولار، مسجلا 67 مليارا و736 مليون دولار. وسجلت الصادرات التركية رقما قياسيا جديدا في النصف الأول من العام الجاري، بعد وصولها إلى نحو 105 مليارات دولار. وأعلن وزير التجارة التركي محمد موش أن أرقام الصادرات، سواء على أساس شهري أو ربعي أو نصفي، تعد الأعلى في تاريخ الجمهورية التركية.